هل نكون عند مستوى الثقة؟!

■ مؤتمر المانحين الذي عقد مؤخراً في لندن ورأس وفد بلادنا إليه فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام وما ساد هذا المؤتمر من وضوح وشفافية في الطرح بين بلادنا والدول والمنظمات المانحة لاشك انه قد اسس لشراكة حقيقية بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي التي كان لها النصيب الاكبر في انجاحه، فضلاً عما قام به فخامة الرئيس علي عبدالله صالح من دور مهم وصادق اكسب اليمن ثقة الدول والمنظمات المانحة.. الامر الذي يجعلنا نتفاءل ان العلاقات اليمنية-الخليجية خلال المرحلة القادمة ستشهد نقلة نوعية في التعاون والانتقال بها من الجيرة الى الشراكة على الواقع العملي وليس شعاراً يرفع..لاسيما وان النجاحات التي سيحققها اليمن مستقبلاً لن يقتصر مردودها على اليمن فحسب وانما ستشكل نجاحاً لكل دول الخليج العربية انطلاقاً من كونها هي الداعم الأساسي نحو تأهيل اليمن والارتقاء باقتصاده وبنيته الخدمية والاستثمارية الى مستوى جيد من شأنه أن يضيق الفجوة الموجودة في الاقتصاد الوطني اليمني مقارنة باقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ومن ثم ازالة التفاوت في التطور في البنى التحتية بين المجتمع اليمني والمجتمعات الخليجية عبر تقديم دعم سخي يحقق لليمن أن تكون مهيأة فعلاً للانضمام الى مجلس التعاون.

وهو ما هدف اليه مؤتمر لندن للمانحين وكذلك ما يهدف اليه مؤتمر صنعاء للمانحين الذي سيعقد بعد عامين من الآن حيث كل التوجهات تدل على ان الجميع من الاشقاء والاصدقاء يعملون بصدق من اجل ان تتغلب اليمن على كل التحديات الاقتصادية التي تواجهها وتجاوز كل الصعوبات والمعيقات بما من شانه ان يحقق قفزة نوعية والانتقال الى مرحلة جديدة في مسارات التطور الاقتصادي والتنموي.لكن هذا لا يعني اننا عندما نضع كل الحمل على الآخرين ونعتقد انه بمجرد وضع ايديهم في ايدينا تكون كل المشاكل قد حلت فالمطلوب منا هو ان نكون عند مستوى الثقة التي بدأ الآخرون يضعونها فينا.. واذا ما نجحنا في الامتحان وعرفنا كيف نسير امورنا دون مبالغة في التفاؤل وتعاملنا مع الواقع بما يتطلبه منا ذلك فإن ثقة الآخرين بنا سوف تزداد بل وتشجعهم على تقديم المزيد من الدعم والوقوف الى جانبنا.. أما اذا اخذنا الامور كما اعتدنا في فترات سابقة حيث كانت تتغلب الاقوال على الافعال ويسودها اللامبالاة ففي هذه الحالة سنضع انفسنا في موقع حرج من الصعب الخروج منه.

احمد ناصر الشريف

ولذلك فقد كان فخامة الرئيس علي عبدالله صالح حكيماً عندما قال: «اننا لا نريد دولاراً واحداً يدخل الى خزينة الدولة» وطالب بوضع آلية سليمة تشرف عليها الدول المانحة لتنفيذ المشاريع ذات الأولوية.. كما ان اعطاءه تفويضاً لجهة واحدة يتم التعامل معها وهي وزارة التخطيط والتعاون الدولي سيجعلنا اكثر تفاؤلاً بنجاح البرنامج الاستثماري القادم.

علاج أسباب الغلو والتطرف

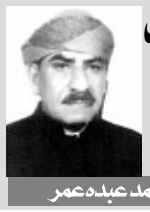

الشيخ/ محمد عبده عمر

■ تقويم الفكر المنحرف له أهمية كبرى في الحد من مشكلة الغلو والتطرف وكذا الإرهاب وحتى يتم ذلك يتعين العمل على الشعوب الإسلامية أولاً: نشر العلم الشرعي الصحيح وتصحيح المفاهيم.. حتى يمكن القضاء على الغلو والتطرف..

يتعين العمل الجاد والمدروس على نشر العلم الشرعي الذي يستمد احكامه من نصوص الكتاب الكريم والسنة المطهرة وفق ما توصل إليه اجتهاد وفهم العلماء المجتهدين من الصحابة والتابعين وائمة المسلمين وتسهيل تلقيه وتحصيله من خلال المؤسسات المتخصصة لضمان عدم وقوع الشباب في براثن الجهات المتطرفة.. كما يتعين على السادة العلماء العمل على توضيح الأحكام الشرعية لبعض القضايا الفقهية التي يلتبس على الناس فهمها ويشتبه عليهم المراد بالدليل الواضح والحجة الدامغة التي تلهب اللبس وتجلي الشبهة كما يتعين على السادة العلماء محاورة أصحاب الأفكار المنحرفة والمتطرفة حتى يتبين الحق من الباطل سواء في ذلك أصحاب الأفكار الغالية المتشددة أو المفرطة المتحللة من أحكام الدين.. كما ان الواجب الإسلامي يحتم عليهم من خلال نشاطهم الإرشادي والتوجيهي الدعوة إلى الوسطية والاعتدال، يقال شيء وسط أي بين الجيد والرديء.. والوسط العدل. الخيار قال تعالى: «قال أوسطهم» أي أعدلهم وخيرهم، والإسلام جاء بالوسطية دون افراط بالغلو والتشدد.. أو تفريط بالانحلال واتباع الهوى.. قال تعالى: «وكذلك جعلناكم أمة وسطاً» جاء في تفسير الآية: الوسط الذي يعني الجزء الذي بين الطرفين وان الله تعالى وصف المسلمين بانهم وسط لتوسطهم في الدين فلاهم اهل غلو فيه ولا هم اهل تقصير.. ايضاً على السادة العلماء الأخذ بمنهج التيسير والرفق في مجال التوجيه والإرشاد..

وقد جاء الإسلام باليسر وأمر باليسر.. وقد قال عليه الصلاة والسلام «يسّروا ولا تعسّروا» وقال عليه الصلاة والسلام: «إن هذا الدين يسر ولن يشاد الدين احد إلا غلبه فسددوا وقاربوا وبشروا ويسروا ولاتعسروا واستعينوا بالغدوة والروحية وشيء من الدلجة»..

لقد اتضح الكثير من أسباب الغلو والتطرف منها الفهم الخاطئ والمغلوط للإسلام واحكام الشريعة او الجهل بتلك الأحكام وعدم معرفة مقاصد الشريعة وايضاً غياب المنهج العلمي في تفسير النصوص وعدم الرجوع إلى العلماء المتخصصين في معرفة الأحكام.. كل ذلك يؤدي في كثير من الأحيان إلى الوقوع في المحظور الشرعي مثل تكفير الحاكم والافتئات عليه واعتباره غير موجود واحياناً تكفير المجتمع.. لقد كان من نتائج فكر الغلو والتطرف ان ظهر فكر معاكس ينادي إلى اعتناق بعض الأفكار الهدامة والمعتقدات الضالة التي تحارب الدين وتسعى إلى إقصاء الإسلام.. ظهر هذا الفكر للأسف في المجتمع الإسلامي وما كان له ان يظهر لولا فكر الغلو والتطرف وهنا صدقت المقولة: بأن إقصاء اليمين يخدم إقصاء اليسار.. وهذه حقيقة علمية شواهدها في وقائع الأمة وفي تاريخها لاينكرها إلا جاهل أو مكابر.

على ضوء نتائج مؤتمر لندن للمانحين وتفاعلات المستقبل القريب

التنمية الإدارية توجهنا نحو يمن جديد.. ومستقبل أفضل

يحيى نوري

■ النتائج التي اسفر عنها مؤتمر لندن للمانحين والتي وصفها أحد رؤساء الوفود المشاركة انها تمثل نجاحاً غير مسبوق على صعيد المؤتمرات المماثلة.. لاشك أنها أي هذه النتائج قد اسست لعهد جديد لمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا بما يعمل على تحقيق الانتعاش الاقتصادي المنشود ويوسع من فرص الانطلاق لمختلف القطاعات الانتاجية، كما أن المسافات التي تحد بين بلادنا والمشروعات الاستراتيجية التي تنشهدها سوف تختصر وبالتالي ستفرز عملية الحراك الاقتصادي معطيات جديدة ومتوالية.

الاستعداد للتغيير

لا ريب أن هذه التطلعات التي تسعى بلادنا وبخطوات حثيثة من أجل بلورتها على الواقع تتطلب حالة من الاستعدادية المستمرة لمختلف مؤسسات ومصالح الدولة والحكومة حتى يمكنها التعامل المقتدر مع المتغيرات القادمة وعلى أسس سليمة وقوية أساسها الادارة القادرة على اعطاء هذه المتغيرات والتحولات المرتقبة مزيداً من الزخم والمناخات المواتية التي تساعدها على التحقق في اطار من الانسيابية ووفق ما هو مخطط ومبرمج لها في اجندة الدولة المختلفة.

وما من شك أن التعامل مع القادم من الأيام على الصعيدين الآني والمستقبلي يتطلب من مختلف الجهات المعنية القضاء أولاً على حالة الرتابة التي يعاني منها نشاطها وان تبدأ بصورة عملية تنفيذ العديد من البرامج والانشطة الكفيلة برفع مستوى الجاهزية لمختلف كوادرها في اطار من الخطط الواضحة المتفقة والمنسجمة مع الأهداف الاستراتيجية للوطن وبما يكفل ايجاد حالة من التناغم بين ادائها وسير خطط وبرامج مؤتمر المانحين.

الحكومة مطالبة بتوحيد إمكاناتها وجهودها في مجال التدريب الإداري ورفع مهارات ومعارف كوادرها

ولاريب أن تحقيق هذه الغاية يتطلب تفعيل جوانب التدريب الهادفة الى رفع المهارات من خلال تشخيص دقيق لاحتياجات الادارة في بلادنا وعلى مستوى مختلف جوانب عملياتها التخطيطية والتنظيمية والاشرافية والرقابية والدفع بمختلف القدرات والامكانات الادارية القادرة على الخلق والابداع والمبادرة في مختلف اوجه النشاط الاداري.

وذلك من خلال الاستفادة الكاملة للتجارب الناجحة في العلاقات التي توجت بنجاحات كبيرة بين الدول والمنظمات والصناديق المانحة والبلدان التي استهدفتها جهات التمويل هذه من خلال خطط واضحة كان لها أن ساعدت على انتشال العديد من البلدان من مستنقع الانهيار الاقتصادي.

رؤية ثاقبة

● وحقيقة ان هذه المسألة باتت القيادة اليمنية تدرك اهميتها اكثر من اي وقت مضى وذلك نظراً لطبيعة التحديات القادمة التي تتطلب من بلادنا التعاطي معها بالصورة التي من شأنها أن تعزز الثقة بين الادارة اليمنية وجهات التمويل المختلفة ويحقق لهما أرضية قوية وصلبة يمكنها من الولوج الى مجالات اكبر من حيث الاهداف والبرامج الطموحة لتعزيز مسار عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.. ولعل ابرز الدلائل التي تؤكد حرص بلادنا على تحقيق هذه الغاية هو ما حرص على تاكيده فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية خلال مؤتمر لندن حيث وجه الدعوة ولأكثر من مرة لمختلف المانحين الى ايجاد الآليات التنفيذية لنتائج مؤتمر لندن من خلال اجراء المراجعات المطلوبة للخطط والبرامج التي اعدتها الحكومة اليمنية.

وفي هذه الدعوة العديد من الدلالات والمعاني العميقة التي تؤكد جميعها على ان الاهتمام بالعملية الادارية من خلال تنمية ادارية واضحة ومتطورة وقادرة على المواكبة يمثل الاساس القوي الذي يستحيل بدون تحققه التوجه صوب المستقبل والأهداف المنشودة، كما تؤكد وبعمق الاستشعار بالمسئولية الوطنية ازاء هذه النتائج وهي مسئولية تتطلب دوماً المزيد من الشفافية والوضوح في التعبير عن مشكلاتنا واحتياجاتنا من التطوير على صعيد التنمية الادارية وجعلها هدفاً استراتيجياً المشاركة فيه مكفولة للجميع من دول وهيئات ومنظمات وصناديق طالما الهدف هو احداث التطوير الاداري المنشود والذي سيمثل الضمانة الحقيقية لسير عملية التنمية الادارية وبرامج الاصلاحات المختلفة وكذا تحقيق التناغم والتلازم بين مختلف العمليات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهد الساحة اليمنية تفاعلاتها ونتائجها.

المعالجات الجذرية

● ولكي تُهيأ الأرضية القوية والصلبة لعملية التنمية الادارية المعبرة بقوة عن الدولة اليمنية الحديثة بمختلف هيئاتها ومؤسساتها ومصالحها المختلفة، لابد لتوجهاتنا على هذا الصعيد ان تتجرد تماماً من المعالجات السطحية والتي طالما تعتمد على المهدئات والمسكنات باعتبار هذا الاسلوب لم يعد مجدياً في ادارة مصالح الدولة المختلفة ولا يعني من قريب او بعيد قيام الدولة اليمنية بالايفاء بمختلف التزاماتها ازاء الدول والمنظمات الدولية المختلفة ولا يهيئ بالتالي فرصاً للانطلاق صوب الآفاق والتطلعات التي جاء مؤتمر لندن من أجل تحقيقها.. وهذا يعني ببساطة ان رفع الجاهزية الادارية التخطيطية والتنظيمية والاشرافية والتقييمية والرقابية من خلال معالجات قادرة على الغوص في ثنايا المشكلات الادارية والبحث العلمي عن الاسباب التي عملت على تشكلها وبالتالي تحديد المعالجات الناجعة لها وبصورة متجردة تماماً عن اية ارتجالية او عشوائية وان يتم التغلب على كل المشكلات في اطار من الاسس العلمية التي منها بالطبع وضع الرجل المناسب في المكان المناسب كخطوة اولى نحو المستقبل، وذلك من شأنه ان يكسب الادارة اليمنية قيادات اكثر قدرة على التعاطي مع التحديات في اطار من المهنية العالية والخيال الخصب القادر على رصد تحولات المجتمع ومواكبة كل ذلك في اطار من الخطط والبرامج الكفيلة بمساعدة مختلف اوجه النشاط في القيام بتنفيذ مهامه والتزاماته على خير وجه.

مطالب عاجلة

● ولكي تتعزز خطط التنمية الادارية وبالصورة التي تعمل على تحقيق الحلم التنموي والاقتصادي وتحقيق التحول الاجتماعي على مستوى مختلف المجالات فإن الدولة اليمنية باتت ووفقاً لنتائج مؤتمر لندن للمانحين ووفقاً للتغيرات الاقتصادية والاستثمارية المنشودة في المستقبل القريب كنتيجة حتمية واساسية لهذا التحول فإن الاهتمام بالتنمية الادارية يتطلب المزيد من الاهتمام بدور المعهد الوطني للعلوم الادارية وهو المعهد المعني بتطوير الادارة وتنميتها ورصد مشكلاتها وتحليلها وذلك من خلال احداث تحول مهم في نشاط المعهد الوطني للعلوم الادارية ويكسب خطته القادمة بُعداً جديداً من خلال المزيد من الاهداف والبرامج والأنشطة التي يجب العمل على الاعداد لها من خلال القيام وبأسلوب علمي وفي اطار من الامكانات اللازمة بعملية دراسة الاحتياجات التدريبية لمختلف اجهزة الدولة على ضوء المتغيرات والتحولات التي شهدتها الساحة اليمنية ومن خلال الاستقرار الايجابي للغد وطبيعة ما سيشهده من تحولات مهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتلك عملية تتطلب المزيد من الاهتمام بالمعهد الوطني للعلوم الادارية وجعل عمليته التدريبية والتأهيلية عملية ملزمة على مختلف الجهات في اطار خطط زمنية يتم خلالها تنفيذ العديد من المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية والبرامج التدريبية الطويلة والقصيرة وعلى مستوى كافة جوانب العملية الادارية وكذا جعل العملية التدريبية عملية مشروطة على صعيد نيل الدرجات الوظيفية والترقيات.. الخ من الموضوعات التي تتطلبها عملية التدريب والتأهيل.

وكذا العمل الجاد والحثيث للاستفادة من التجارب الناجحة في دول مجلس التعاون الخليجي حيث سيؤدي هذا التواصل من التعاون المثمر في مجال التنمية الادارية الى المزيد من البرامج والانشطة الادارية التي من شأنها ان تعمل على ردم الهوة في مستوى التنمية الادارية في بلادنا وفي بلدان المحيط.

نقول ذلك من منطلق الحرص على جعل العملية التدريبية والتأهيلية لكافة موظفي وكوادر الدولة اليمنية عملية اجبارية لا غنى عنها في توجهات بلادنا الراهنة وهي عملية تفرض على الدولة توحيد امكاناتها ذات العلاقة بالعملية التدريبية من خلال جعل هذه العملية تتم في اطار جهة واحدة هي المعهد الوطني للعلوم الادارية ووضع حد لكافة مراكز التدريب او معاهد التدريب التي تنتشر من وقت لآخر في اطار العديد من الجهات الحكومية والتي طالما تؤثر على العملية التدريبية وتتبدد بوجودها العشوائي هذا امكانات الدولة في هذا الجانب ويضعف من دور مؤسستها المعنية بالتنمية الادارية والتي كان لها ان انشاتها في العام ١٩٦١م، وهي المعهد الوطني للعلوم الادارية.

لامجال للارتجالية ومعطيات الراهن تحتاج إلى المزيد من الخطط العلمية

الخلاصة

● لاشك ان نظرة متأنية هنا لطبيعة التوجهات القادمة سواء أكانت على صعيد مقررات ونتائج مؤتمر لندن او على صعيد الاهداف المنشودة التي عبر عنها المؤتمر الشعبي العام التنظيم الحاكم والتي سطرها في برنامج مرشحه للانتخابات الرئاسية ومرشحيه للانتخابات المحلية او على صعيد الاهداف التي تتطلع بلادنا القيام بتحقيقها من خلال التعاون الثنائي بينها وبين البلدان الشقيقة والصديقة وعلى صعيد الاجندة الاقتصادية الاستثمارية على المستويات المحلية والاقليمية والدولية بالاضافة الى الأرقام والمؤشرات في العديد من الميادين الاقتصادية والزراعية فإننا نجد ان كل ذلك يتمثل مؤشرات عظيمة لمستقبل افضل ينبغي التعامل معه من خلال الرؤية الادارية القادرة على تحقيق التنمية من خلال بناء الانسان اليمني واعداده بالصورة العالية التي تمكنه من الاستفادة من كافة الفرص المتاحة امامه ومن خلال اعطاء المزيد من فرص الانطلاق للقدرات والامكانات القادرة على الخلق والابداع نحو يمن جديد ومستقبل افضل ننعم وأجيالنا بخيراته وبحراكاته التنموية المختلفة.

بنـاء اليمـن

■ اقتنع المانحون بالدور الايجابي الذي تلعبه حكومة الجمهورية اليمنية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.. وقدم المانحون ما جادوا به من منح مالية مخصصة للتنمية، وهذا شيء عظيم يحسب للمانحين من جهة وللحكومة اليمنية من جهة اخرى.. لأنه لولا الاقناع الذي تم من قبل فخامة الاخ الرئيس ومن قبل حكومتنا لما تحقق ما تحقق.

هذا من جهة، ومن جهة اخرى فإن ماتحقق يعتبر مقدمة اساسية لدعم حقيقي سيتم في حالة نجاح حكومتنا في استيعاب المنح المالية المقدمة في المجال التنموي الحقيقي خلال الفترة الزمنية المحددة لتنفيذ المشاريع التنموية التي ارتبط تنفيذها بتوفير تلك الاموال.

علي صالح لجمره

ان ادارة المشاريع التنموية ابتداء من التخطيط فالتنفيذ فالتشغيل والصيانة امر في غاية الصعوبة على الدول النامية، لأن الادارة المتخلفة تجهض تلك المشاريع.. ولهذا لابد من ان يتزامن مع تنفيذ المشاريع بناء الهيكل الاداري والتنظيمي لتشغيل وصيانة تلك المشاريع وهو مايعني تنفيذ المشاريع بناء الهيكل الاداري والتنظيمي لتشغيل وصيانة تلك المشاريع، وهو مايعني وضع خطة عملية للتأهيل والتدريب المكثف للجوانب الادارية والتشغيلية للصيانة حتى تتحقق كامل اهداف التنمية.. فالتنمية الحقيقية هي للقوى البشرية للانسان فهو صانع المعجزة ومفجر للطاقات..

ان تنمية القدرات هو الاساس الذي به يبني التنمية الشاملة، وهو الجوهر الذي نسعى الى تحقيقه، ذلك ان الانسان هو الرأسمال الحقيقي فهو غاية التنمية ووسيلتها معاً..

ومن هنا ندرك أهمية القدرات البشرية مستمراً يبدأ من الحضانة ولاينتهي ابداً إلا بنهاية كل انسان، التنمية البشرية تستمر مع الفرد ومع الجماعة لأن الحياة مستمرة والاجيال تتعاقب جيلاً بعد جيل.. والانسان المؤهل هو الجوهر الحقيقي للتنمية وللحضارة.

وبالطبع لايمكن تنمية الانسان بدون تنمية الارض، فالارض هي المسرح الطبيعي التي تظهر وسائل التنمية عليها، والارض اليمنية والحمد لله كبيرة وواسعة، وكل مانرجوه هو اتخاذ قرار حاسم للتنمية الحضرية لأودية الحضارة اليمنية وللسهول الواسعة في شمال وشرق اليمن.. فاتخاذ مثل هذا القرار سيفتح الباب واسعاً امام الاجيال للانطلاق الى حياة اوسع وارحب، فالى الامام فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح، والى الامام حكومتنا في خطوات عملية جادة لبناء اليمن الحديث ارضاً وانساناً.

❑❑❑

ازرعوا قبل ان تجوعوا

عبدالقادر الشيباني

■ عبارة كانت تتردد على السنة الاسلاف.. لأبنائهم واحفادهم، تلك هي نصيحة من نصائحهم السديدة فهم اهتموا وزرعوا بالفعل من تلقاء انفسهم بجهدهم ومحبتهم لنتاج ارضهم وذلك من قبل ان تكون هناك توجيهات اعلامية واعلانات اذاعية مملة.. فقد امتد ببعضهم العمر حتى يومنا ليشاهدوا العجب او مالم تكن قد ابصرت عيونهم ما تختزنه اسواق المدائن والارياف بالوارد الخارجي من جميع الاشياء.. خاصة مع تزايد السكان وزحف العمران على البقع الخضراء وان كانت هناك الآن استصلاحات كثيرة لمزارع واسعة في المحافظات يمتلكها القطاع الخاص والعام تسوق محاصيلها في مواسمها المحددة الى اسواق الجملة بطرق غير سليمة اي قبل إيناع ثمارها خاصة الفواكه مثل : البلح /التمور التي تجنى كل عام قبل نضجها الطبيعي او تُنضّج بمواد غير طبيعية ومثلها المانجو والخوخ والاعناب والجوافة والموز وغيرها.

ولنأخذ على سبيل الذكر شجرة واحدة اهملت فيها الزراعة والرعاية حتى وان استزرع منها آلاف الغرسات في مثل هذه المواسم سرعان ما يصيبها الجفاف قبل اكتمال نموها وقبل ان تؤتي ثمارها، انها النخلة سيدة اشجار الدنيا.. الحامية والظليلة من الهجير والمنقذة من الجوع.. والأكم وكم غُرست من اشجارها في انحاء البلاد الى جانب النخيل المعمرة التي قد مر عليها الزمن، شاخت وتيبست او احرقت واحتطبت، واذا ما عدت بذاكرتي الى واد من وديان قرانا المدفونة بالنخيل والذي كنا فيه صغاراً نمرح وتحت نخيله نتسابق مع العصافير ونلتقط حبات البلح المتساقطة من الاعذاق.. وجدتها في آخر زيارة ضامرة الاعذاق والجريد ولم تعد كما كانت مثقلة باقناب التمور إلاّ من القليل الذي لايشبع غنمة وذلك بسبب هجرها بعد رحيل عشاقها وعدم الاعتماد عليها بعد الوارد الخارجي.

واذا عدنا الى استفادة اسلافنا من النخل سنجد انهم كانوا يدخلون من التمور في بعض الوصفات الطبية كعلاج لكثير من عوارض الامراض منها للدمامل والقرح ومن الوصفات الشفائية من لايزال يستعملها حتى الآن طريقة الخلطة.. خلطة ماء التمر مع ماء الورد اكبر علاج للمعدة وعسر الهضم خاصة اذا استخدم مع الحليب..

ورغم الفوائد الجمة التي تعطيها جميع اجزاء هذه الشجرة المباركة فإن التمر هو المادة الاساسية فالتمر من أغنى الاطعمة الاساسية.. ومن حسن حظ الفقراء ان وجبة الفتة بالتمر رخيصة السعر فإذا وصلت الى مخبازة وطلبت فتة من البر مع التمرد والشاي لاتكلفك اكثر من مائة ريال.

ومن خلال حياتنا عبر العمر نجد ان اكثر موادنا الغذائية في الارياف خاصة من مادة التمر.

اما آراء العلماء والدكاترة خاصة كبار اطباء التغذية خلاصتها ان التمر يعتبر من اغنى الاطعمة حيث يمد الجسم بالطاقة وذلك لاحتواء التمور على كمية كبيرة من الأملاح المعدنية.. والتمر كما يقولون مصدر للحديد والبوتاسيوم والمغنيز وكذلك الكالسيوم والكربون والمغنيسيوم وكثير من المواد الاخرى وهذا هو قول اطباء التغذية.. اما نحن فلن نترك التمر بعد اليوم سواء في شهر رمضان او في سائر الايام.. فقد كان اوائلنا الاقوياء من الاجداد يصطبحون من الفجر بتمرات مع القهوة المر.. وعادة تناول التمر هذه الايام قلّت بكثير عند اولادنا واحفادنا فاكثر تناولهم للبيبغ والشوكولاتة والشنجم وابو عودي.

اخيراً.. لم تنل شجرة من اشجار الدنيا من التغزل والتشبيه والتشوق والتذوق كما نالت النخلة..

عيناك غابتا نخيل ساعة السحر
او شرفتان راح يناى عنها القمر
السياب

●●●

شربنا ماء دجلة خير ماء
وزرنا اشرف الشجر النخيلا
المعري

●●●

تباركت يانخلة الشاطئين
ويا آية الأعصر الباقية
أظلي أيا نخلة الشاطئين
فؤادي بافيائك الحانية
عاتكة الخزرجي

نعـم.. لقمان رائد التنـوير في اليمـن

■ في الذكرى الأربعين لوفاة المناضل محمد علي لقمان المحامي نظمت جامعة عدن ندوة خاصة به، هي الأولى من نوعها من حيث عدد المشاركين ومستوى البحوث، وتفاعل الحضور مع فعاليات الندوة.. فعلى مدى ثلاثة أيام وهي أيام الندوة (١٣-١٥) نوفمبر تم استعراض أكثر من أربعين بحثاً تناول فيها مقدموها جوانب مختلفة من إبداعات محمد علي لقمان الذي قيل فيه الكثير من الصفات الحميدة من قبل بعض الباحثين، والتي لخصها الاستاذ الدكتور أحمد علي الهمداني بقوله: هو الرجل العصامي، والنابغة، العلامة، الذي عرفته اليمن كلها شخصية متعددة الجوانب، متنوعة الأبعاد، مختلفة الاتجاهات، متشعبة الخصائص، وهو المفكر السياسي، والفيلسوف الاجتماعي، وهو المناضل الجسور، والثائر الصبور، وهو التربوي العملي، والصحافي الناجح، وهو الشاعر البارع، والناشر الذكي، والرحالة الشجاع، وهو المحامي المقتدر، والقاص المبدع، والروائي الرائد، وهو المسرحي الجميل، والاقتصادي الدقيق، وهو المصلح الاجتماعي والديني الذي عمل وأبدع في كثير من مجالات الحياة المتباينة، وفي أكثر من ميدان من ميادين الواقع المتغير الذي لايقر له قرار، إلى ما هنالك من الصفات التي أضيفت عليه من قبل معاصريه ومحبيه..وما يميز ندوة لقمان موضوعية البحوث المقدمة وجديتها فهي بحوث محكمة، شارك في إعدادها أعداد كبيرة من اساتذة الجامعات اليمنية، ومنتسبيها من الأساتذة العرب، أعدت معظمها بأسلوب علمي وفقاً لمنهج البحوث العلمية الحديثة، مما يكسبها أهمية خاصة، ويؤهلها لتكون مرجعاً للباحثين في المستقبل.

د.علوي عبدالله طاهر

ولقد أكدت معظم البحوث المقدمة في الندوة على الدور الريادي لمحمد علي لقمان، واتفقت على اعتباره رجل التنوير الأول في اليمن، ومن ذلك ما قاله الاستاذ الدكتور عبدالوهاب راوح رئيس جامعة عدن في كلمته التي ألقاها في حفل افتتاح الندوة، حين قال: لقد حمل المحامي لقمان أعباء حركة التنوير في ظروف اجتماعية تاريخية محددة من تاريخ اليمن الحديث والمعاصر على امتداد نصف قرن من الزمان، وهي فترة زمنية ليست بالكبيرة، إذا قسناها بحياة الدول والشعوب على السواء، ولكن على الرغم من ذلك فقد استطاع هذا المنور اليمني أن يحقق إنجازات كبيرة للغاية في كثير من مستويات الواقع الذي عاش فيه.

ولقد كان الأستاذ عبدالعزيز عبدالغني منصفاً في تقويمه لشخصية لقمان المحتفى به، حين قال في كلمة افتتاح الندوة: إنها لمبادرة رائعة ان تنعقد هذه الندوة احتفاء بمناسبة مرور أربعين عاماً على رحيل أحد أهم وأبرز الشخصيات اليمنية التي ولدت في مدينة عدن، وترعرعت فيها، وهامت حباً بجبالها وشطآنها وخلجانها الجميلة، وشغلت اهتمامها، وانشغلت بها، ومن خلالها بالوطن اليمني كله على امتداد النصف الأول من العشرين الماضي ويزيد، إنه المناضل الكبير والمصلح والمفكر المستنير ورائد التنوير والتربوي القدير الأديب الأريب، والسياسي المتميز، والصحفي الأول ومؤسس الصحافة الحديثة في اليمن والجزيرة العربية، محمد علي لقمان المحامي.

ومن نافلة القول التأكيد على أن ندوة لقمان وإن جاءت متأخرة إلاّ أنها أعادت الاعتبار لهذه الشخصية العظيمة، والتي كادت الأجيال أن تنساها، لكثرة ما تعرضت له من إهمال من قبل النظام الماركسي الذي حكم عدن قبل الوحدة، وهو ما حدا بكاتب هذه السطور إلى التعريف به، وانكار ذلك التجاهل المتعمد الذي كاد أن يطمس معالم ذلك الرجل العملاق، فكتب في وقت مبكر جداً من أوائل الثمانينيات مقالاً في صحيفة «١٤ أكتوبر» الصادرة في عدن، أبرز فيه بعض جوانب إبداعات لقمان، في مسيرة الحياة الثقافية اليمنية، معتبراً إياه رائداً للتنوير واستاذاً لجيل واسع من المثقفين، ومع ذلك لم يجد اهتماماً من قبل الباحثين على امتداد تلك السنوات، ثم تساءل: رجل مثل هذا أليس جديراً باهتمام الباحثين، وتعريف الدارسين، وتعريف الجيل الجديد به؟ ورجل مثله أليس جديراً بالإنصاف وتخصيص عدد من البحوث والدراسات لاستجلاء معالم شخصيته؟.

ولقد جاءت هذه الندوة لتجيب عن ذلك التساؤل القديم وتحققت تلك الأمنية التي طالما حلمنا بها طوال أربعين عاماً مضت.. فشكراً لجامعة عدن، والقائمين على الندوة جميعهم، ولمثل هذا فليعمل العاملون.